

الثورة

حذر من فشل الدولة إذا لم تجر إصلاحات في الحكم والإدارة الاقتصادية وتوزيع الثروة

بن طالب: ثقافة الاستحواذ المدعومة بالقوة تمثل منعطفا سود في تاريخ الاقتصاد اليمني

الدعوة لإنشاء شركات مساهمة وتوسيع نطاق الملكية لتشمل كافة أبناء الوطن



نطاق الملكية فيها إلى أكبر عدد من المواطنين لأنها فعلا ستبني اقتصاداً وطنياً قوياً بعيداً عن الفساد ويعزز الانتماء بين اليمنيين. وأعرب الدكتور بن طالب عن دهشة للنقص في الشركات المساهمة في اليمن وعدم الاتجاه لإنشائها إذ لم تسجل خلال العام الماضي ٢٠١٢م أي شركة مساهمة مطلقاً.

وأشار بن طالب إلى أن مشروع إنشاء السوق المالية في اليمن شهد خلال الفترة الماضية العديد من العراقيل حيث دأبت الجماعات المنتفذة بقوة المال والسلاح والحكم على إجهاض المشروع برمته رغم أن بداياته كانت في العام ١٩٩٧م خوفاً من أن تنكشف أموالهم التي يستولون عليها بطرق غير مشروعة انطلاقاً من نفوذهم العسكري والقبلي المدعوم بقوة السلاح. وأضاف: إن فائدة سوق الأوراق المالية تشمل إنشاء شركات مساهمة عديدة تنتج الملكية للعديد من الناس وهذه الشركات تدرج في البورصة ويكون أداؤها هو مركز قوتها الأمر الذي يجعل السوق بعيد عن الفساد والمحسوبيات والنهب والسلب الذي تعود عليه الحكم في اليمن سابقاً وستعمل السوق على جذب الاستثمارات ليس المحلية فقط بل والخارجية بشكل كبير.

وأضاف: إن السوق المالية مؤشر مركزي للكشف عن مستوى أداء الحكومة وهذا ما لإرضاء الكثير من أصحاب النفوذ القبلي والعسكري ولهذا يجهضون أي خطة في التنمية الاقتصادية طالما لم تكون في صالحهم.

وشدد بن طالب على ضرورة بناء مجتمع متساو في الحقوق والواجبات تتحقق فيه العدالة ويكون متطلعا للمستقبل. وأضاف: إلى أيام معدودة ما قبل قيام ثورة الشباب كانت معادلات الحكم والاقتصاد تنجح فعلا إلى فشل الدولة إذا كانت تتشاك الأوبى بحكم القلة والفساد المستشري والجهل وكل ذلك كان مدعوماً

■،كاتب/ أحمد الطيار

دعا وزير لصناعة والتجارة الدكتور سعد الدين بن طالب إلى ضرورة إنهاء ظاهرة الاستحواذ على القدرات الاقتصادية بقوتي السلاح والقبيلية مؤكداً أن هذه الممارسات المستمرة من أيام النظام السابق يجب أن تنتهي فوراً.

وقال الدكتور بن طالب في افتتاح المنتدى الأول للشركات المساهمة الذي نظمته وزارة الصناعة والتجارة أمس بصنعاء بالتعاون مع عدد من بنوك القطاع الخاص اليمني وبمشاركة عدد من كبار رجال المال والأعمال والبنوك التجارية أن ثقافة الاستحواذ المدعومة بالقوة تمثل منعطفاً سود في تاريخ الاقتصاد اليمني فقد قامت على رأسه شخصيات معروفة بالاستحواذ على قطاعات نفعية كثيرة وأراضي شاسعة كبيرة إضافة إلى توريها لشركات فردية عديدة وهذا أدى إلى حرمان الشعب من ثروته الوطنية وازداد فقراً وحرماً أبناءه من خيرات اقتصادية متنوعة لأنهم فقط خاضعون لمن بيده القوة من المال والسلاح والسلطة.

ويعتبر المنتدى الأول للشركات المساهمة الخطوة الأولى نحو الاهتمام بالشركات المساهمة وتحفيز الاستثمار في هذا النوع من الشركات التي يعول عليها الدور الكبير في المساهمة في التنمية الاقتصادية باعتبارها الوسيلة المثلى لتجميع مدخرات أفراد المجتمع وتشغيلها على أوجه اقتصادية سليمة واستثمارها في أوجه النشاط والقطاعات الاقتصادية المختلفة من ناحية ومن ناحية أخرى فإنها تعمل على خلق فرص عمل جديدة في مختلف المجالات المهنية وزيادة المهارات الإدارية والفنية.

وفيما شدد الدكتور بن طالب على ضرورة سرعة بناء اليمن والعناية بمستقبله بإقامة دولة القانون يكون فيها الإنتاج هو عنوان المرحلة حث مجتمع قطاع الأعمال في اليمن إلى الاتجاه لإنشاء شركات مساهمة وتوسيع

"الرقابة والمحاسبة" يناشد بسرعة التدخل لمكافحة هذه الكارثة الخطيرة

الكشف عن ٢٠٠ نوع من الأدوية المزورة تجتاح الأسواق المحلية بطرق غير مشروعة



الجهات الأمنية في عملية ضبط ومكافحة الأدوية المزورة والتي تشكل (٦٠٪) من حجم الأدوية المعروضة في السوق المحلية.

موضحاً غياب التنسيق والتكامل بين الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية والجهات المختلفة ذات العلاقة مثل الجمارك والادارات المختصة بوزارة الصحة

وأكد تقرير صادر عن الجهاز تنفرد الثورة بنشره أن تهريب وتوزيع الأدوية أصبحت تشكل كارثة صحية واقتصادية على حياة المواطن. مشيراً إلى عدم قيام الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية بإجراء بعض الاختبارات والتحليل المتعلقة بالأدوية ذات النشاط الإشتعاعي واللحاحات ومشتقات الدم ومواد التجميل ذات الأثر الطبي بالإضافة إلى عدم قيامها باستكمال مشروع المواصفات والكروت الفنية الخاصة بالمنتجات والمواصفات المرادقة دولياً الأمر الذي يضعف جانب الرقابة على تلك الأدوية.

بالقوة والسلاح لتلك العصابات التي اتجهت للانقضاض على ريع الدولة وتجيبيده لصالحها فقط.

وقال: إذا لم تتصلح الأحوال في الحكم والإدارة والاقتصاد وتوزيع الثروة فإن اليمن سيتجه للفشل سريعاً فنحن الآن على بعد خطوات من اقتصاد بلامس الانهيار فلولا تدخل القوى الدولية والإقليمية لتجنيبنا هذا الاتجاه ودعم اليمن لكنا سنحتل إلى انهيار تام.

مشدداً على أن الاقتصاد هو الإنتاج والعمل وليس بقوة السلاح فلن تستطيع المنافسة باقتصاد يعتمد على القوة لناس ويصاوبون أن يظهروا بانهم ينتجون ويستثمرون في مجالات ما خصوصاً وإن اليمن مقبلة على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

وأضاف: لابد من القيام بخطوات جادة لتوزيع الثروة بعدالة للجميع فنقل الثروة بطريقة غير طبيعية وغير شرعية بل بطريقة فاسدة مثل نقل الأراضي في عدن من أهلها إلى آخرين في طرق فاسدة يعكس تلك القيادة الفاسدة والتي باع ثروة الغاز وبيع الثروة النفطية وفيما لم تسلم الحدود منها باع أيضاً المواشي دون مبالاة.

وقال أن المنتدى يهدف لنشر ثقافة الملكية بين أكبر قدر من المواطنين من خلال إنشاء شركات مساهمة يشترك في إسهامها الفلاحون والعامل والموظفون وكل الفئات وهذا سيعزز الانتماء ويخلق مجالاً واسعاً لمكافحة الفساد وبناء الاقتصاد.

من جانبها أشارت مدير عام الإدارة العامة للشركات بالوزارة الدكتورة أعياد عبدالله إلى أن الهدف من المنتدى نشر ثقافة الوعي بأهمية الشركات المساهمة وإيجاد تفاعل إيجابي من الشركات بأهمية المسؤولية الاجتماعية وأساليب التفاعل مع قضايا المجتمع وتقوية وتعزيز الشراكة بين الدولة والقطاع من خلال التشجيع على تأسيس المزيد من الشركات باعتبارها الشريك الأساسي في التنمية الاقتصادية مع إتاحة الفرصة أمام القامتين على هذه الشركات طرح رواهم وتصوراتهم في الارتقاء بالدور الذي تلعبه هذه الشركات في التنمية الاقتصادية.

وناقش المنتدى عدداً من أوراق العمل مقدمة من جمعية المحاسبين قدامها الأستاذ المستشار محمد زهدي مجني أكد فيها على أهمية تحديث التشريعات الاقتصادية لتأكيد الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية للدولة ومنها التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمشاركة القطاع الخاص . ومن تلك التشريعات بشكل خاص قانون الشركات وقانون الاستثمار وبنك سبأ الإسلامي ووزارة الصناعة والتجارة حول التكوين النوعي للشركات في الجمهورية وخصائص الشركات المساهمة وميزاتها وأهمية سوق الأوراق المالية والشركات المساهمة وحكومة الشركات والمسؤولية الاجتماعية.

اختتام اجتماعات مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمشاركة اليمن

في روما/سبأ

اختتمت في العاصمة الإيطالية روما أعمال اجتماعات الدورة السادسة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية "إيفاد" بمشاركة اليمن بوفد برئاسة وزير الزراعة والرعي المهندس فريد أحمد مجور حيث جرى مناقشة تقرير التقييم التاسع لموارد الصندوق وحث المجلس الدول على دفع مساهماتها في التقييم، كما تم مناقشة الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وكان وزير الزراعة والرعي قد شارك على هامش الدورة في المائدة المستديرة بعنوان الشراكات لأغراض تمويل التنمية الزراعية والريفية التي تم خلالها مناقشة الشراكة بين القطاع الخاص والمزارعين الصغار في الاستثمار في المجال الزراعي.

انخفاض المطالبات على القطاع غير الحكومي إلى ٦٥٠,٨ مليار ريال

خاص / الثورة
انخفضت المطالبات على القطاع غير الحكومي نهاية ديسمبر ٢٠١٢م إلى ٦٥٠,٨ مليار ريال مقابل ٦٥١,٩ مليار ريال في نوفمبر ٢٠١٢م. وأوضح نشرة التطورات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي اليمني أن المطالبات على القطاع غير الحكومي انخفضت بنحو ١,١ مليار ريال ونسبة ٠,٤٪. الجدير بالذكر أن المطالبات على القطاع غير الحكومي كانت في ديسمبر ٢٠١١م نحو ٥٤٤,٧ مليار ريال، وهو ما يعني زيادتها خلال الفترة المماثلة من العام الماضي ٢٠١٢م بنحو ١٠٦,١ مليار ريال.

٥,١ مليار ريال إيرادات الهيئة العامة للتأمينات بشبوة

■،، الثورة/ عيروس الخلفي
بلغ إجمالي إيرادات الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات بمحافظة شبوة من القطاعين العام والمختلط خلال العام المنصرم ٢٠١٢م " ٥,١ مليار وخمسة وعشرون مليون و٢٣٩ ألف ريال. وأوضح مدير عام الهيئة بالمحافظة خالد عبدالله عويض بن شمالان في تصريح لـ"الثورة" إن عدد المتقاعدین خلال العام المنصرم بلغ ٧٣٩مقارداً بلغ إجمالي معاشاتهم الدورية خلال العام نفسه " ٦٩مليونا و٥٥ ألف ريال "في حين تم تنزيل ٤ حالات وبمبلغ ٩٢,١٣٠ ألف ريال " إلى جانب منح قروض استبدال لعدد ١٥٠ متقاعداً بإجمالي عشرون مليوناً و٤٧٥ ألف ريال..ولفت إلى أن الفرع قدم مكافحة نهاية الخدمة لعدد تسعة متقاعدين وبمبلغ مليونان و٦٠٥ آلاف ٤١٤رئالاً إلى جانب صرف تكاليف الجنائز والدفن ٦٠٦حالة وبمبلغ مليون و٤٧٦ ألفا ١٥٠ريالاًوكذا تعويض إصابات العمل لحوالتهان بمبلغ خمسون ألفاً و٧٥٠ريالاً.

ورشة عمل حول مسودة الأدلة الإرشادية الدولية لتأمين المصائد السمكية الصغيرة المستدامة

التعاوني السمكي والصندوق الدولي للإيفاد .. مشيراً إلى أن هذه الوثيقة ستصدر بشكل دوري عبر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الفاو ويمكن الاسترشاد بها في التعامل مع الموارد السمكية وبالذات مع الصيادين المحليين وتأمين لهم سبل العيش الكريم وحق الوصول إلى الموارد ومعالجة الكثير من الإشكاليات مثل التناقص الشديد بين الصيد التقليدي والصيد الصناعي وتحسين جودة المصائد وتنمية المجتمعات الساحلية وتنسيق السياسات بين كل الشركاء من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والحكومة والصيادين والمرأة والشباب .. لافتاً إلى أن هذه الوثيقة ستتمتع وتحدد الواجبات والالتزامات بين كل هذه الأطراف ولتأمين هذه الموارد والتي يعمل بها في الكثير من الدول ونحن اليوم نناقش هذا الموضوع لإصدار هذه الوثيقة والتي من المقرر إصدارها في مايو المقبل من قبل الفاو .

يعد أكبر مشاريع الطرق في أبين استئناف العمل في طريق باتيس رصد بتكلفة ٤٢ مليون دولار



يبدأ واحدة لمقاومة العابئين يذكر أن المشروع توقف عن العمل سنة وعشرة أشهر بسبب الحرب التي دارت في المحافظة، وبلغت الأعمال المنجزة في المشروع ٦٠٪ من أعمال الشق في الجبال العالية الارتفاع والوعرة بينما تم سفلته ٢٥ كيلو متراً.

بتكلفة ٣٥ مليون دولار تداشين العمل بمشروع توسعة طريق الجسر البحري بعدن



مكسر المعلل المحافظة الأخرى والذي يعد من أهم المشاريع الخدمية بمحافظة عدن. وأشار إلى أن مشاريع الانفاق والجسور سوف تغطي المدينة صورة جمالية كما هو حاصل في باقي مدن العالم الأخرى. وقال: أننا في قيادة السلطة المحلية المحافظة نشكر جميع الجهات التي تدعمنا حتى الوصول إلى هذه اللحظة وكان لفخامة الرئيس عبدربه منصور وحكومة الوفاق الوطني دور كبير في دعم هذا المشروع الذي كان من المقرر إنجازها قبل عامين بسبب الظروف الأمنية التي يمر بها

■،،أبين/ سبأ
استأنفت بمحافظة أبين أمس العمل في أحد أكبر مشاريع الطرق بالمحافظة وهو مشروع طريق باتيس رصد الاستراتيجي بطول ٩٦ كيلو متراً والذي يربط مديريات خنفر وسراير ورصد وسباح بعاصمة المحافظة ومحافظتي لحج والبيضاء بتكلفة إجمالية ٤٢ مليون دولار بتمويل قطري وفي حفل الذي أقيم بمديرية سراير باقعة بمناسبة بدء العمل في هذا المشروع الهام أشار وكيل محافظة أبين المساعد أحمد ناصر جرفوش إلى الأهمية التي تملها هذا الطريق الحيوية لكل مديريات باقعة وربطها بعاصمة المحافظة أبين زنجبار وبمحافظتي لحج والبيضاء... مؤكداً دعم السلطة المحلية بالمحافظة لإدارة المشروع وتذليل كافة الصعاب أمامها لإنجازته وقته المحدد فيما أشارت كلمة مدير عام مديرية خنفر الدكتور محمود عاطف وكلمة الأهالي بالمنطقة القاهما محسن عبد إلى أهمية المشروع الذي ظل حلماً لأبناء باقعة على عمر الستين بما تنهله من أهمية قصوى لربط جميع مديريات باقعة ومناطقها وتسهيل تنقل الأهالي نظراً للوعورة الجبلية الصعبة لهذه المنطقة.. وحث كل هالي المنطقة إلى التكاتف والتعاون لتذليل الصعاب وتجاوزها لإنتاج هذا المشروع الحيوي، والوقوف

بتكلفة ٣٥ مليون دولار تداشين العمل بمشروع توسعة طريق الجسر البحري بعدن

■،،عدن/نبيل الجندب
دشن محافظ محافظة عدن المهندس وحيد علي رشيد ومعه وكيل المحافظة لشئون الاستثمار أحمد بن أحمد الضلاحي أمس السبت العمل الخاص بتوسيع الطريق البحري خور مكسر كالتكس ويتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتكلفة إجمالية (٣٥) مليون دولار والذي سوف يتم تنفيذه من قبل شركة بن جريبية بن مخزوم للتجارة والمقاولات المحدودة بإشراف المكتب العربي للاستشارات الهندسية ومكتب الاستشاري هاني السجولي وشركائه والذي سوف يستمر تنفيذ خلال فترة ٢٤شهرًا وذلك على ٤×٤مسارات وبطول ٧ كيلومتر .

وفي تصريح لـ" الثورة" أوضح محافظ عدن وحيد علي رشيد أن افتتاح هذا المشروع الحيوي يتزامن مع الذكرى الأولى لانتخاب رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي وانتقال السلطة في هذا الوطن العظيم سلمياً وبناء اليمن الواحد. مشيراً إلى أن المشروع سيمثل أهمية كبيرة في الحد من الحوادث المرورية والتي أودت بحياة الكثير من المواطنين لما ينهله من مشروع حيوي يربط مديريات محافظة عدن المنصورة والشيخ ومدينة الشعب ودار سعدة بالجهة المقابلة لـ٤مديريات في خور